

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

SC 8892

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية والعشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 21-25 يناير 2013

الأصل: عربي

EX.CL/784 (XXII)
ADD.1

إنشاء محكمة دستورية دولية (بند اقترحه الجمهورية التونسية)

إنشاء محكمة دستورية دولية

(بند اقترحه الجمهورية التونسية)

1. تعرض حكومة الجمهورية التونسية على قمة الاتحاد الأفريقي، اقتراحاً يتعلق بإنشاء محكمة دستورية دولية، آملة أن توافق عليه الدول الأعضاء وتعمل مع تونس على مساندة لدى الأمم المتحدة.

2. تعلن الأمم المتحدة في المادة 1 من الميثاق، أن من بين أهدافها احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وما فتئت تبدي اهتمامها بذلك حيث قامت طوال نصف قرن من وجودها، بإصدار مجموعة هائلة من النصوص التي توفر الحماية لهذه الحقوق والحريات، وتلزم جميع الدول التي اعتمدها باحترامها. و من منطلق حرصها على تطبيق هذه النصوص، وضعت الأمم المتحدة منظومة مؤسسية دولية تتألف على وجه الخصوص من مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، ولجنة حقوق الإنسان، ومحاكم ولجان إقليمية لحقوق الإنسان.

3. غير أن هذه الأجهزة لا تتمتع كلها ً بسلطة فرض عقوبات ذات طابع قضائي ضد دول تخل بالتزاماتها في مجال احترام المبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. وينجم عن ذلك وضع من الاختلال الديمقراطي يسعى الاقتراح التونسي إلى معالجته بواسطة إنشاء محكمة دستورية دولية كجهاز دولي للمراقبة يتمتع بصلاحيات تقييم الوضع الدستوري في الدول.

4. يأتي إنشاء محكمة دستورية دولية امتداداً للعمل الذي شرعت فيه بالفعل الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الإقليمية، ومن بينها الاتحاد الأفريقي والمنظمات غير الحكومية.

5. وهكذا، فإن إنشاء محكمة دستورية دولية سيشكل قفزة حاسمة وسوف تركز المحكمة على العناصر الأساسية للصلاحيات الديمقراطية للمجتمع. كما أنها سوف تشكل، بعد إنشائها، جهازاً قضائياً دولياً مؤهلاً لاستلام الطعون والإعلان، عن طريق التشاور أو

تتازع الاختصاص، عن الانتهاكات الخطيرة لمبادئ القانون الدولي المتعلق بالديمقراطية وسيادة القانون.

6. سيكون لهذه المحكمة هدفان، يتمثل الأول في مهمة تقييمية للأوضاع السياسية المعروضة عليها سواء من جانب الحكومات أو المنظمات الدولية، أو المنظمات غير الحكومية، أو الأحزاب السياسية أيضاً، والاتحادات الوطنية، أو المنظمات المهنية. ويمكن للمحكمة آنذاك أن تصدر إعلاناً بالتطابق أو عدم التطابق.

7. بالنسبة لمهمتها في قضايا المنازعات يجوز للمحكمة أيضاً أن تستلم شكاوى من أطراف عدة، تبدي اهتمامها المشروع بوضع معين. وبعد مرحلة الوساطة، يجوز للمحكمة أن تصدر حكماً تكون الدول ملزمة بالامتثال له.

8. يكون للمحكمة المقترحة طابع مبتكر ورائد بحيث تكون أول أداة من نوعها توضع تحت تصرف المجتمع الدولي للقيام بعمل جماعي، وفاعل، ومشاهد، وملمس من أجل تكريس حقيقي لمبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون على المستوى العالمي.

9. إن أفريقيا متعودة على الديمقراطية والممارسات الديمقراطية. ويعتبر الاتحاد الأفريقي إحدى المنظمات القارية التي أسست نظاماً لمنع ومكافحة التغييرات غير الدستورية للحكومات. من ناحية أخرى، وعلاوة على أهداف تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد المنصوص عليها في قانونه التأسيسي، اعتمد الاتحاد الأفريقي عدداً من الأدوات القانونية الهامة منها على وجه الخصوص الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم. ويرمي هذا الجهاز إلى تعزيز وتكريس الممارسات الديمقراطية في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

10. على الصعيد القانوني ينسجم الاقتراح التونسي مع النصوص الأساسية والأدوات القانونية للاتحاد الأفريقي المتعلقة بالتناوب على السلطة السياسية. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والبروتوكول المؤسس

- لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
11. فضلا عن ذلك، فإن الاقتراح التونسي، بعد الموافقة عليه، سيعزز عمل الاتحاد الأفريقي في مجال توطيد أسس الديمقراطية ودولة القانون.
12. تلتزم حكومة الجمهورية التونسية مساندة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لمقترحها الداعي إلى إنشاء محكمة دستورية دولية على نحو ما تم عرضه أعلاه. وتعرب تونس عن أملها في أن يحظى هذا الاقتراح بموافقة الدول الأعضاء، وأن يتم اعتماده بقرار رسمي من أجهزة صنع السياسة خلال انعقاد القمة العشرين (20) للاتحاد الأفريقي في يناير 2013.
13. كما تأمل تونس في أن تطلب أجهزة صنع السياسة للاتحاد من لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، بحث هذا الاقتراح، وإعداد وثيقة تتناول مختلف أوجه المحكمة المقترحة (الأهداف، المهام، طرق تقديم الدعوى، واختيار القضاة، الخ...)، وكذلك رفع تقرير في هذا الشأن إلى القمة الثانية والعشرين (22) للاتحاد الأفريقي في يناير 2014.

2013

Estabelecimento De Um Tribunal Constitucional Internacional (Ponto Proposto Pela República Da Tunísia)

União africano

União Africano

<http://archives.au.int/handle/123456789/4037>

Downloaded from African Union Common Repository